**الأمن الإنساني ضمانة أساسية لأمن الدولة (1):**

إن موضوع الأمن یعد أهم هاجس یؤرق أي سلطة حاكمة ویشغل بالها، مما یجعل أولویاتها ترتكز على كیفیة رسم الخطط الأمنیة الكفیلة بحمایة الدولة وضمان استمرار سیادتها. والملاحظ أن مفهوم الأمن عبر الزمن قد بدأ یأخذ منحى آخر من التركیز على الدولة كمحور رئیسي وهو ما یسمى بالأمن القومي، إلى التركیز على الإنسان كموضوع وغایة وذلك لعدة اعتبارات وثغرات حدثت في العالم. فظهر ما یعرف بالأمن الإنساني في بدایة التسعینات من القرن الماضي والذي شكل محور كتابات وتحلیلات خبراء الأمن الاستراتيجي والمدارس العالمیة المختصة في ذلك. وفي الجانب الموضوعي على غیاب الخوف، بحیث هذه القیم الأساسیة لا تكون عرضة للهجوم. إن هذا التعریف وكغیره من التعریفات التي جاءت بعد نهایة الحرب العالمیة الثانیة، والتي حاولت تحدید مصطلح الأمن من خلال أولا الغایة وهي من هو المستهدف من الأمن، فجاء التركیز على أمن الدولة.

لأن في العلاقات الدولیة لا توجد سلطة مركزیة، وبالتالي فالدولة معرضة بشكل دائم إلى القوة العسكریة من طرف دولة أخرى. أي بعبارة أخرى العلاقات الدولیة كانت تدور في ظل الحرب، فكل دولة لا تعتمد إلا على نفسها في ضمان سلامتها، وهو ما یعرف بنظام الحمایة الآلي خاصة في ظل الحرب الباردة التي كانت سائدة بین المعسكرین الشرقي والغربي، وهذا الاتجاه هو الذي أنشأ ما یعرف بالأمن القومي الذي یركز على أمن الدولة وبقائها أكثر من التركیز على الأفراد. بل حتى إذا تطلب الأمر الاعتداء على الأف الافراد ومصادرة حریتهم من أجل ضمان أمن الدولة.

فالأمن القومي يعني وجود مجموعة أعمال خطیرة داخل إطار الدولة تؤدي إلى الاعتداء على نوعیة حیاة السكان، أو الحد من نطاق مجال التدخل المتاح للحكومة والفواعل الخاصة الأخرى غیر الحكومیة. فالأمن هنا یتم في إطار الدولة وهي الغایة من ذلك، بینما السكان والفواعل الخاصة تعتبر عناصر للدولة وتابعة لها، لذلك لجأت الدول في هذه الفترة إلى سباق التسلح وخاصة الأسلحة النوویة أو ما یعرف بتوازن الرعب ومحاولة تسییر الأزمات بطرق سلمیة لتفادي الحرب من أجل تحقیق الأمن القومي.

لكن هذا المفهوم التقلیدي لفكرة الأمن (أمن الدولة) ما لبث أن بدأ في التغیر نتیجة لعدة اعتبارات ، مما أدى بالمختصین والدارسین إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن بصوره التقلیدیة من أمن عسكري وأمن نووي وأمن السلم والصراع ، إلى أمن حدیث یركز على الأمن الاقتصادي والاجتماعي والسیاسي، وأمن من الهجرة وأمن بیئي یرتكز على الموارد الطبیعیة والتغیر المناخي والتنمیة المستدامة والتصدي للكوارث الطبیعیة أي الأمن الإنساني والتهدیدات للأمن القومي مثل التدهور البیئي والتزايد السكاني وزیادة العنف الاجتماعي، أدى بالحكومات إلى الربط بین التنمیة والأمن، وٕاعادة التفكیر . في مفهوم الأمن من أجل الاستجابة للتغيرات الحاصلة لكن ما لبث أن انتقد هذا المفهوم الجدید للأمن خاصة من قبل الأنظمة المنغلقة وغیر الدیمقراطية ، وعبرت عن توجسها من هذا الطرح من خلال أنه وسیلة لزعزعت استقرارها ومن ثم التدخل في شؤونها الداخلیة، وأن هذا المقترب الجدید هو نقیض للأمن القومي ولا یمكن أن یتعایش معه. لذلك جاءت إشكالیة البحث عن ماهیة العلاقة بین الأمن الإنساني وأمن الدولة؟، وهل أن الأمن الإنساني شرط ضروري لتحقیق أمن الدولة؟ أي في ظل هذه التحولات الرهیبة التي یمر بها العالم هل نبقي على المفهوم التقلیدي للأمن ولا نعیر أي أهمیة للأمن الإنساني، أم نثبت ان الأمن الإنساني یرتبط ارتباط وثیق بأمن الدولة، بل هو ضمانة حقیقة له ومن ثم وجب تبنیه والعمل لتجسیده على أرض الواقع.

عندما یصبح أمن الدولة مصدر تهدید لأمن الإنسان ظل مفهوم أمن الدولة أو ما یعرف بالأمن القومي منذ نهایة الحرب العلمیة الثانیة إلى نهایة القرن العشرین یرتكز على التهدیدات ذات الطابع العسكري المتأتیة من الخارج. وذلك نتیجة لمخلفات الحرب العالمیة الثانیة، ثم الصراع بین القطبین الشرقي والغربي فیما عرف بالحرب الباردة والذي استمر لسنوات طویلة، ثم أن معظم الدول النامیة ما لبثت أن تحررت من قبضة الاستعمار، وكان لزاما علیها أن تحصن نفسها من أي اعتداء خارجي وشیك. لذلك تمیزت هذه المرحلة بتركیز الحكومات على تطویر قدراتها العسكریة من كل النواحي، وٕاعطاء الأهمیة البالغة للأجهزة الأمنیة بمختلف فروعها من حیث التجهیز والتكوین وذلك على حساب القطاعات الأخرى في الدولة والتي لا تقل أهمیة علیها. فقد اعتبرت الدولة هي الموضوع والغایة والفاعل في نفس الوقت الوحید بالنسبة لمسألة الأمن حیث سعت العدید من الأنظمة الحاكمة لحصر فكرة الأمن في إطار رؤیة ضیقة ترتكز على تأمین نفسها دون تبني مسألة الأمن كمفهوم شامل، حتى أصبح المواطن یشعر أن هذه السیاسات الأمنیة تعمل ضده وتشكل عبئ عليه .

فمعالجة مسالة الإرهاب مثلا التي یعاني منها العدید من الدول، من خلال السعي لإصدار قوانین مقیدة لحقوق الإنسان والحریات، مما خلق ارتداد عنیف داخل هذه الدول وضیق الخناق على أمن المواطنین وأدى إلى انعدام الأمن الداخلي. فشعور الأنظمة الحاكمة أن لها الحریة المطلقة في إطار ممارسة سیادتها على اقاليمها، أساءت استخدام حق شعبها في الأمن من خلال إطلاق الید الطویلة لأجهزة الأمن وٕاعطاءها صلاحیات واسعة في مواجهة الإرهاب.